

من مصادر التشريعات المحررة للفرد عند الفرعون "بوخوريس" ذي الأصل الليبي

د. العمون أم الخير

تحتل دراسة القوانين القديمة أهمية خاصة، فالقوانين هي المرآة التي تعكس لنا واقع المجتمع وتنظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقة كل منهم بالسلطة الحاكمة. ولقد اشتهرت بلاد النهرين بما عثر عليه فيها من قوانين تعد أقدم ما عرف حتى الآن إذ لم تصلنا أية مجموعة قانونية تسبقها في التاريخ.

وتشير الدلائل الأثرية على أنه بالعراق ظهرت تشريعات مدونة منذ أقدم العصور، و بعد لوجال أوركاخينا* حاكم مدينة لاغاش من العهد السومري، أول مشروع في تاريخ البشرية، ونلاح أخرون عبر كل تاريخ العراق القديم.

وعلافا لما كان شاعرا بين المهتمين بحضارات الشعوب القديمة فإن التشريع قديم في مصر الفرعونية، إذ يجمع علماء المصريات بأن الفرعون كان القاضي و المشرع في الوقت نفسه، وكانت إلهة العدالة "ماعت" تحميه، إذ أن كل مرسوم يصدره، كان بمثابة قانون.

وقد وردت بعض الإشارات في النصوص المصرية القديمة توحى بوجود قوانين كانت متبعة غير أن المختصين يشكون من عدم وجود وثائق لهذه النصوص القانونية (التشريعات) (1) و ربما تفسر ذلك بأن الكاتب المصري لم يجد ضرورة لتدوين مثل هذه النصوص، فكل ما يتقوى به الفرعون هو بمثابة قانون، وهذا الأمر سيغير بوصول فرعون آخر إلى العرش.

وعلى الرغم من هذا الفراغ فالدارسون مقتنعون بوجود مثل هذه التشريعات، فإن غابت الوثائق الخاصة بها فإن وثائق إدارية أخرى تدل عليها، وعلى هذا الأساس تعتقد

* أستاذة التعليم العتيق، قسم التاريخ وعلم الآثار - جامعة وهران

التاريخ القديم

- 1- قلة المادة المدونة حول تاريخ الفترة الاستقلالية الثالثة، وهذا النقص يعكس عدم استقرار الأحوال السياسية عموماً.
 - 2- تركز مؤسسات الدولة في شمال مصر فقط، وبالتالي قرطوبة المناخ و طبيعة التربة لم تحافظ على صحة الآثار بما فيها اليرديات.
 - 3- الفوضى و النزاع على السلطة بين الأمراء و الكهنة في دولة الملوك ذوي الأصل الليبي¹⁰، و خاصة بعد حكم "أوسركون الثاني".
 - 4- التفتت السياسي و حكم الأوداجية بين الأسرتين 22 و 23 المعاصرتين لبعضهما البعض، مما عكس ظاهرة النظام الإقطاعي (115).
- و مع اشتداد الصراع على حق السيادة والرعاية بين زعماء المشواش الليبيين، فمن أحد هؤلاء الأمراء من فرض سيطرته على بقية الزعماء، وبدأ يعمل من أجل توحيد مصر واستعادة قوتها، غير أنه اصطدم بالملك الكوشي الذي عرف مشروع الوحدة و الإصلاح، فسعى ابنه "بوخوريس" على إكمال المشروع.

— من هو "بوخوريس"؟ —

بو خوريس هو تحوير يوناني لاسم الأصلي "بكن رنف" وهو ثاني و آخر ملك حكم الأسرة الرابعة والعشرين المصرية، و بذلك هو ختم سلسلة من التواضع ذوي الأصل الليبي الذين حكموا مصر لمدة تزيد عن القرنين بربع قرن. أنشأوا خلال هذه الفترة الأسر المصرية 22-23-24.

و لقد ورت "بوخوريس" عن أبيه "نف نخس" - حكم مصر السفلى، وغير العاصمة من "سايس" إلى "مف"، و لقد جاء في مصدر "ماتيرن" أنه حكم ست سنوات و بأنه الحاكم الوحيد للأسرة الرابعة والعشرين، عكس ما ورد ذكره في الآثار.

لقد اتجه "بكن رنف" في أواخر سنين حكمه إلى طريق الإصلاح وتدعيم جانب من أسس العدالة والتشريع. وللأسف كانت تشريعاته مبنيًا رئيسًا في زوال حكمه. ذلك لأنها شملت مصاديق الحرية والولاية بالنسبة للمفاهيم السائدة في عصره، فانعكاساتها السياسية كانت كافية لإثارة العاصم الكينية والعسكرية المسيطرة على كل موارد الدولة من نواحي و حقارات.

باحتمال وجود إصلاح و تشريع مبكرين يعودان للفرعون "سقرو" من الأسرة الرابعة، أو حوالي خمسمائة سنة قبل المشرع العراقي "أورتامو" (فترة الإحياء السومري) (112). ولقد ورد في النصوص الكلاسيكية، عن ديودور الصقلي (113) في الفترة 94 من قبل الأول بأن مصر عرفت سنة مشرعين.

وإن لم تحتفظ لنا الوثائق التاريخية إلا بذكر بعضهم فإن القسم المختار من هذه الإصلاحات الفرعونية (التشريعات)، هو حماية الفرد وحلًا كان أو امرأة وضمان حقوقه في علاقاته مع الغير - فلا نزاع بأن فكرة العدالة و الحق كانت موجودة في مصر الفرعونية، و كان الاعتراف الرسمي ثم القسم أمام الشهود باسم إله أو مجموعة إله أو باسم الفرعون على الأمر المختلف حوله، أو في نقل الملكية أو عقد صفقة تجارية هو الأداة الرئيسة و لقد احتفظ لنا الأدب المصري القديم بالعديد من العبارات الشهيرة التي يستلزم التطلع لها.

ومن المصلحين المشرعين الذين احتفظت الوثائق المصرية بذكرهم "حورم" - حورمب" الأسرة 18، الذي أصدر في بداية عهده مجموعة من المراسيم الملكية، لم يرد اصطلاحاً باسم "قوانين حورمب"، أكد في مقدمتها أنه أملاها " بنفسه على أهل بلاطه و اختار قضائه من الإداريين لتطبيقها من بحسب القول وعمازرون بالخلق الطب، و احترام حماية الأمور، وأنه عليهم في المدة الكبرى في كل من مصر السفلى و مصر العليا، و بمدة يومياً استناداً إلى قوانين في السجل" (114).

ونحن من حديث "حورمب" إشارة إلى تسجيل يرمي للقوانين التي يصدرها في سجل وهو ما تشبهه بمصطلحات عصرنا بـ "الجريدة الرسمية" التي تصدر عن الحكومات والمراسيم الملكية وهي بمثابة تعليمات كان يصدرها الملوك بين فترة و أخرى لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الآتية. وما نأسف له حقا هو أن نص هذه الإصلاحات لم يصلنا و إنما أشارت إليه وثائق إدارية معاصرة له و أخرى متأخرة عنه.

هذا عن وثائق المصرية، أما الكتاب الإغريق فيجمعون بأن الفرعون "بوخوريس" كان رابع المشرعين الستة الذين عرفتهم مصر، و أنه تافى من سلفه من الملوك في حكمه، و كان عاقلاً ممتازاً بدهائه. وهو ما جاء في الفقرة 95 من الكتاب الأول لـ "ديودور"، و عليه بأن سكتت المصدر المصري عن ذكر مثل هذه الشخصية، إنما مرثدة الأسباب التالية.

هذه العناصر التي كانت قد قطعت شوطا كبيرا في تعميق النظام الإقطاعي و تسيير أملاكهم بواسطة العبيد والفلاحين المستأجرين

ولعل المسائل التي تعرض لها تشريع " بكن رنف " كانت بمثابة المدفعية الخاصة لأهل و طموحات الكهنة أو من فئة كان للوشاية التي مارسها هؤلاء أثر بالغ في نفس الملك الكوشي الجديد " شباكو " خليفة " في سنخ " عندما استنجد به كهان طيبة (6) (شمال السودان حاليا)

ولقد وصل " شباكو " على رأس جيش إلى منف في عام حكمه الثاني المقابل للعام السادس من عهد " بكن رنف " ، و اصطدم الخصمان و ترددت المراجع كلها على لسان " مانيتون " بأن شباكو قد أسر " بكن - رنف " و قتله حرقا ، و إن كان هناك من يشكك في هذا الأمر و يعتقد بأنها كانت دعابة من طرف الكوشيين لكي يسهل المصريون أو على الأقل المصريون من تشريعات بكن - رنف ، بشباكو الكوشي فرعوناً على مصر (7) و يعتقد أصحاب هذا الرأي بأن بكن - رنف واصل العيش في المستعرات الشمالية (الدلتا) التي كان يحكمها الكوشيون على الدوام

تشريعات " بكن رنف "

لا تملك نصوصاً شريفة تصور لنا جهود الفرعون " بكن رنف " الداخلي

ويعتمد المتخصصون في دراسة إصلاحات بوخورييس (بكن رنف) أساساً على ما ورد عند " ديودور الصقلي " و يعتقد " أوجين ريفور " Eugene Revillout بأن ديودور في رحلته إلى مصر سنة 59 ق.م ، تمكن من الوصول إلى نصوص تشريع بوخورييس (8) وهناك شبه إجماع بين علماء المصريات والمتخصصين في القانون بأنه لم يصل إلينا و لا نص قانوني واحد صريح من الأسرة الرابعة والعشرين.

وكل ما نملكه من ذلك هو ما جاء بين طيات الوثائق الكوشية والأسرة الخامسة والعشرين (حيث تلقى آثار تشريع جديد غير الذي كان معمولاً به في مصر قبل الأسرة الرابعة والعشرين (9) و باجتهاد المتخصصين تمكن فريق منهم من استخراج بعض المستجدات في التشريع و يتفق هؤلاء بأن الفرعون الكوشي " بوخورييس " قد اهتم بالدولة الأولى بحماية

الفرد و حماية حقوقه ، و أن تشريعاً كان بمثابة ثورة حوّرت الأفتان المرتبطتين بالأرض، بل ملكتهم الأرض التي يعملون عليها (10)

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى تطور البناء الاجتماعي والاقتصادي في دولة الفراعنة، فقد انتقلت ملكية الأراضي الزراعية من ملكية جماعية و فردية في عصور ما قبل التاريخ إلى العبد و الفرعون في العصور التاريخية. و قد جاء هذا التملك نتيجة طبيعية لمعتقدات القوم الدينية، حيث كان الاعتقاد السائد أن الأرض وما عليها و من عليها كلها ملك للآلهة التي خلقت البشر لخدمتها، و أنها فوّضت الحاكم (الفرعون) و كهنة المعبد بهذه المهمة. و بقيت هذه صورة المجتمع المصري طيلة حكم الفراعنة، و لما تولى الليبيون السلطة، و في مرحلة الفوضى التي شهدتها دولتهم في النصف الثاني من عهدها، أصبح النظام السياسي و الاقتصادي قائماً على النظام الإقطاعي، الذي اتصف في عمومته بارتباط الفلاحين بالأرض (نظام الأفتان) ومقاومة أصحاب الملكيات الصغيرة قبل انقراضها

و يبدو أن هذه الوضعية المزرية لأفراد " الطبقة العاملة " من المجتمع، هي التي فجرت غضب المصلح بوخورييس وثورته ضد الإقطاعيين الكبار، و لقد حقق هدفه على مرحلتين

1- المرحلة الأولى: تحديد قاعدة الترخيص و تحريم استرقاق المستعبدين

لقد كانت الأرض في مصر القديمة مقسمة بين الفرعون والآلهة، ويقسمها الفرعون على أفراد حاشيته من وزراء وقادة جند يستغلونها و يدفعون مقابل ذلك ضريبة سنوية للفرعون. وكذلك هو شأن الأراضي التابعة للمعبد، حيث كانت تعطى لعائلات معينة من الكهنة بطلق على أفرادها حرم الآلهة، وكان بشرط عليهم ألا تخرج هذه الهبة (الأرض) من العائلة بل تورث شفويًا (بدون عقد) لأفراد الأسرة

ولما بنى الوالد بملله الابن المبكر في إدارة الأرض لصاح أحوته و لصاح مالكي الأرض و هو المعبد

لقد كانت وضعية الفلاحين في مصر عند عهد الرعامسة سيئة جداً حيث حولوا الشعب إلى تبعة كاملة. كما يذهب إلى ذلك " ريفور " فرميس الثالث قد أعاد تنظيم المجتمع إلى طبقات و فرج من الفلاحين حق العمل في نفس الحقل لمدة طويلة إذ كانت الأرض بعد قياسه* تنظر كل سنة إلى مالك أو مستأجر جديد (11)

و اعتقد أن اتفاقا كان يتم في ظروف معينة منها إهمال الأرض وعدم خدمتها لذلك تنقل إلى مستأجر جديد .

و كان المواطن المصري، الذي لا يسعى إلى طبقة القبلا، يطلق عليه اسم خادم أو خادمة الإله، و كان من الممكن أن تتغير وضعيته في أي وقت، فينتقل ولاؤه من قبل إلى آخر، كما تنقل معه ملكية الأرض، و خاصة في وقت انتشرت فيه القرضى و اللا استقرار مثل مرحلة القرضى اللبية

و كان الفلاحون المستأجرون لقطعة أرض صغيرة دوما مهتمين بالبيعة والولاء أو الاسترقاق لأداء الديون إن عجزوا عن دفع الضريبة المستحقة للملك أو الحاكم أو دفع الديون وفوائدها السنوية المضاعفة . التي كانت تصل في أحسن الأحوال إلى 120 % (13)

وعليه يمكننا التأكيد بأن المشرع بوخوريس كان يهدف في الأساس إلى تحسين وضعية الأفراد العامة في المجتمع المصري الذين اضطرتهم الضرائب الباهظة إلى الاستدانة ، و أيضا نتيجة لفوائده السنوية المرتفعة المستحقة على الدين، لما يجعل المستدين يفقد حريته و يصبح عبدا

ومن قوانين بوخوريس حسب "ديودور الصقلي" ما يقرب إلى مبدأ "البينة على من ادعى و اليمين على من أنكر"، و هو مبدأ أبدته الوثائق الديموطيقية فيما بعد

و كان تفسير "ديودور" لذلك بأن من اتهم بأنه اقترض مالا دون حث - فقد حرص بوخوريس على التأكيد - و أنكر الاستدانة، يُعفى من أداء القرض إذا حلف اليمين على بطلانه.

ويبدو أن بوخوريس لما أنقل الاعتداد (الاهتمام) بالدين المدعى بدون حث، قد عني المراتب أكثر من غيرهم، فقد قضى بوخوريس أيضا بأنه حتى إن اقترضوا (أي المراتب) الناس أموالا بصكوك، وليس من حقهم أن يزيدوا أصل الدين إلى أكثر من مثله (100%)

لما يعني أن المراتب في عهد بوخوريس كانوا تسجلون في قرض الفائدة ويزيدون عن أصل الدين استعاقا مضاعفا، و إنما النسبة التي أوردتها لنا "هيرودوت" وهي مئة وعشرون بالمئة كانت أقل نسبة متعامل بها

وفي هذا اعتقد أن " بوخوريس" قد تأثر بالمادة 112 من تشريع الملك البابلي الشهير "حورابي" -1792/ 1750 قبل الميلاد -، والذي تنص مادته على ما يلي: إذا رغب شخص أن يعطي فضة أو ذهب أو أي شيء آخر لشخص آخر، فعليه أن يشهد على أي شيء يعطيه شهود، و عليه أن يحرر بذلك عقدا (13)

لقد أجمع المحققون في التشريعات القديمة بأن بوخوريس تأثر في إصدار تشريعاته من الآشوريين المعاصرين له، و قد ورت هؤلاء تشريع حورابي البابلي، و عن مدى تأثير التشريعات العراقية في بوخوريس نقول بأن هذا الأخير لم ينقل بعض مواد التشريعات العراقية بحذورها، بل دليل أن المادة رقم 117 من تشريع حورابي تنص: "إذا عجز المستدين من إرجاع الدين يزل هو أو أحد أفراد أسرته إلى العبودية"، و كانت إمكانية عقوبتهم و استرجاع حريتهم بعدة بعد عمل ثلاث سنوات يقضونها في بيت ذلهم، كما أخذها عنهم اليهود أيضا حيث كان المستدين يفقد حريته إلى غاية العام السادس، و يحرر في العام السابع (14)

إلا أن بوخوريس قضى بأن يكون استيفاء القرض من ممتلكات المدين وحدها وليس من شخصه، و إلا يكون المدين في أي ظرف من الظروف رهينة للمدين (15) - هو في تشريع حورابي، مما يعني أن بوخوريس لم ينقل عن التشريعات العراقية فحسب، إنما اجتهد فطورها إلى الأحسن لأنه حرم استرقاق المستدين، في حين رهن الفلاحون الفقراء في ألبا أنفسهم لما عجزوا عن إرجاع الدين، لذلك قام "مولون" بتحرير من عُرفوا بأصحاب السدس (كاتبو يدفعون سدس الإنتاج كضمانة عن الدين) و تزع الأحجار عن الأراضي الموهونة

و لم يستبعد ديودور آنذاك أن يكون "مولون" قد درس القانون في مصر و نقل هذه المادة من قانون "بوخوريس" إلى ألبا، فيما سماه بتخفيف الالتزامات أو التخلص من الديون و حرم بمقتضاها استرقاق المستدين، بل و ذهب إلى إلغاء الديون التي كان ضمانها شخص المدين، أو على الأقل الإنقاص منها

2- المرحلة الثانية: إرساء مبدأ الضامن لتأكيد الملكية

أما المرحلة الثانية في تشريع بوخوريس وهي تقليد الفلاحين الأرض التي يشتغلون عليها، فقد ربط الفلاحون بين مواد قانون بوخوريس و بين ما ألت به الوثائق المصرية بعد عهده

بالقول بأن حق الملكية المطلق للأرض قد أرسه قوانين بوخوريوس، لكن هذا العمل لم يأت مرة واحدة، بل ثم غير خطوتين :

- الخطوة الأولى، وهو إيجاد العقود لتأكيد الملكية. فبوخوريوس هو صاحب مبدأ "التعاقد هو القانون بين المتعاملين"، كما ورد عند "ديودور" في الفقرة 79 و الذي أسنده البعض خطأ إلى سولون (16).

وورد عند ديودور الصقلي أن بوخوريوس وضع القواعد التي حكمت الملوك لها، و أعطى دقة على القوانين الخاصة بالعقود "إنهم يقولون بأن القوانين الخاصة بالعقود هي لبوخوريوس". ويعتقد "ريفو" Revillout بأنه ولعابه ذلك الوقت لم تكن مصر أو بلاد الإغريق أو روما تعرف التعاقد إلا على الأشياء التي تملكها أو يقدونها باليد (المقولة) وليس الأراضي (العقارات) (17).

و لذلك فإن بوخوريوس أعطى للفلاح الحق في كتابة عقد يتناول بوجهه عن الأراضي أو جزء منها لأفراد داخل الأسرة الواحدة أو خارجها. و يكون العقد أمام حلق يوقع في أسفل العقد، و كذلك الشهود، و يمكن أن يكونوا أشخاص عاديين، وليسوا من المعد كما هي العادة في مصر.

وكان هذا العقد ضروريا لتأكيد ملكية الأرض التي توارثتها الأسرة عبر أجيال عرقيا و شعبيا فقط بدون وثيقة، فبدون هذا العقد الأول يكون أي عقد آخر محروما من الملكية الشرعية للأرض.

ويعتقد "ريفو" بأن إعطاء الفلاح حق التعاقد كان بمثابة التصرف في شيء يملكه و إعطاءه كل صفات السيادة على الأمر التعاقد عليه (18).

لقد كانت هذه الخطوة بمثابة تحد للعرف و لورو على الملاك الحقيقيين، عسكريين كانوا أو كهان، الذين لم يتقبلوا هذا الإجراء، و يمكن أن نشبه في وقتنا الحالي بتأجير شيء مستأجر أصلا (La sous-location)، كما أن العقود في عهد "بوخوريوس" قد عرفت تطورات و حققت أول خطوة باتجاه استقلال القانون عن المعد (الديانة)، و ذلك لأن العقد لم يعد يتهد عليه وحسب من المعد ليرتبط إلا بتعدد شروط العقد على العرف المتداول عليه (19). نكتة نلاحظ

أن الملك الكوشي "شاكو" (الأسرة 25) وإن حافظ على مبدأ التعاقد فقد اشترط حضور ممثل عن المعد في إبرام العقود، و بالتالي أعاد سلطة المعد على القضاء.

لقد علق على هذا النوع من التعاقد، أو ما يُعرف بانتقال ملكية البضعة دون قيد أو شرط، العلامة "برستد" بالقول بأن الفراعين من أهل الطبقة العامة، أصبحوا يتمتعون باستقلال شخصياتهم حيال الدولة (الفرعون) و حيال الإقطاعيين (علاك الأرض)، فما عدا التزامهم بتوفير الضرائب و أداء الأعمال العامة، تحرر أفراد الأسرة من ولاية رب الأسرة فيما يخص بالتصرف في أملاكهم و اعتبر كل شخص مسؤول عن ذمته، و بذلك انفتحت أبواب التحايل للحصول و التنازل عن نصيبهم من ميراث الأسرة المشترك (20).

وعلك متحف "اللوافر" بباريس نسخة بالكتابة الديموطيقية، تشهد على هذا النوع من الإجراء حصل في مدينة طيبة و يعتقد "رفيون" أنه كان في عهد بوخوريوس، العام 16، اليوم 26، شهر تبي "المرأة ستحور Sethur" (أخوها من أبيها) غير شقيق (المدعو "أريو" يكن رنف"، أعطيتك التين أرورا و ربع أرورا من بيت الإله حرشيف، و التي وصلتني من أبي، لتكون حقا لك (أبي ملكا) لا أنا و لا أولادي يعل لنا المطالبة ها مجددا (21).

ويفصل هذا التنازل أمضى المرق و الشهود على عقد يؤيد ملكية المدعو "أريو" يكن رنف "هذه الأرض، مقابل دفع ضريبة سنوية لمعد الإله حرشيف.

- أما الخطوة الثانية من قانون التعاقد - حسب قراءة وتحليل "ريفو" - فقد تمت بعد أن أصبح الفرعون "يكن رنف" (بوخوريوس) ينقل الأرض داخل الأسرة الواحدة، أو تبادل حصص الميراث بين أفراد الأسر، أو التنازل عن نصيب فرد من الأسرة لشخص آخر خارج الأسرة. فهذا الإجراء حقق الخطوة الخامسة الجريئة في تاريخ المجتمع المصري القديم، ألا و هي بيع الأرض و الأملاك العقارية مقابل النقد.

ويعتقد "ريفو" بأنه قد سبق بوخوريوس في مبدأ بيع الأرض مقابل النقود، أسرة شيشق التي تنازلت لصالح بعض الأشخاص على حقول مقابل الذهب و لقد وجدت بقصور و ألواح تؤكد ذلك، لكن بوخوريوس كان أشجع من ذلك، بحيث أراد أن يعمم هذا المبدأ على الجميع (22)، إلا أن الملك الكوشي شاكو (الأسرة 25) قد حرّم بعد ذلك على أي فرد

4-Drioton, Etienne ; Jaques Vandier . les peuples de l'orient méditerranéen. T II , l'Egypte. 4^e édition augmentée, Paris : presse universitaire de France, 1962.p.351.

D.Valhelle.op.cit.p.32, &- Husson, G. &

* - هي مرحلة من التاريخ السياسي لدولة الفراعنة. تمتد فيما بين 1087 ق.م و نهاية 332 ق.م
** - وتضم الأسر الفرعونية 22-23-24 التي أقامها حكام قري أصل ليبي، من 950 و نهاية 715 ق.م.

5-BREASTED, J.H. Ancient Records of Egypt :Historical documents .Part IV . University of Chicago press, London: 1906-1907.para:745-747-&-VOYOTTE, JEAN « LES PRINCIPAUTES DU DELTA AU TEMPS DE L'ANARCHIE LIBYENNE », MELANGES MASPERO , T 66. LE CAIRE : I FAO, 1961, p.p:124-136.

* ليها هي كل شمال إفريقيا إلى الغرب من مصر حتى المحيط الأطلسي، و من البحر المتوسط شمالاً إلى الصحراء جنوباً.

6- J.H.Breasted, OP.cit.p452,para886.

7-K.A.Kitchen,The Third intermediate period of Egypt,Oxford,1972,P377

8-Eugène Revillout" Bocchoris et son code " in revue EGYPTOLOGIE , tome 12 . PARIS : ERNEST LEROUX ,1907. P130.

9- G.Husson & D.Valhelle ,OP.CIT . P 165

10 - E.Revillout, Bocchoris et son code,tome7,1896, P 45, P 66. - & -

D. Valhelle p122 & E.Revillout OP.CIT. tome 12, P 130&Husson
*عرفت مصر عند الأسرات الأولى مزمنة مسج الأراضي التي تعيد تخطيط وتقسيم الملكات بعد إخضاع مياه فيضان النيل.

E.Revillout Tome12,p129. 11

12- J.Pirenne,Histoire de la civilisation de l'Egypte ancienne, troisième cycle "de la 21^e dynastie au Ptolémées,1085-30 a.c" Suisse, Neuchatel ,édition de la baconnière,1933, P55.

* - يبدو أن "بوخوريس" ، في تحديد القادة على الذين ، لم يتمكن من فرض نسبة مقبولة كظنك التي حددتها "حامورابي" و هي نسبة 33 % إذا كان القرض حيوياً و 20% إذا كان القرض قسرة. سليمان عامر، العراق في التاريخ القديم، ج 2 - موجز التاريخ الحضاري، الموصل، العراق، دار الكتب للطباعة و النشر، 1993، ص 247.

13- محمد عبد الأعظمي، حوارات من الأسس القانونية و الفكرية في قانون حمورابي، مجلة المورد، العدد 16، العدد الثالث، بغداد، الشؤون الثقافية العامة، 1987، ص 12

أن يعقد صفقة تبادل الأرض مقابل النقد، لكن مع مجيء الأسرة 26، رجع التعامل بهذا المبدأ K و خاصة في منطقة الدلتا.

و ما يمكن استخلاصه هو أن تشريع بوخوريس قد قام على الأسس التالية:

- تحديد نسب القوائد على الأموال المقرضة كان سبب تفاوت هذه النسب إلى أن بلغت أضعاف مضاعفة.

- حرم أن يكون شخص السجين رهينة لدى الدائن كما كان معمولاً به في العراق و بلاد اليونان.

- تبدو بخلاء فطنة بوخوريس لأنه سعى إلى تحرير الفلاح المصري من بيعته للفرعون أو المهد، فأخذ لذلك سبيلاً وهو مبدأ التعاقب، وفضل العقد جعل الفلاح صاحب ملك.

لقد كان بوخوريس يصير المستضعف، و نال لذلك مكانة راقية في نظر سكان الأرياف كملك مُصلح، و المعارفة أن التشريع الذي كان سبباً في نهاية حكم بوخوريس، تسبب من جهة

أخرى في إثارة ثورة قانونية انتقل صداها إلى الشعوب المجاورة (اليونانية و الرومانية).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أثر الذي أورده "ديودور" بأن الإمبراطور الفارسي "دارا الأول" (520-466 ق.م) أولى اهتماماً كبيراً بالقوانين المصرية و خاصة تلك التي تهم بالمو

العقوبات و الضرائب، فأمر أنوائه بجمعها و ترجمتها من الديموطيقية إلى الآرامية (23)، اللغة الرسمية للإمبراطورية الأخمينية، و يفترض بأن قوانين الأسرتين المصرية 25-26 قد استمدت

أصلاً إلى تشريع "بوخوريس".

الخامس

* آخر ملوك مدينة لاخاش، حكم قاي سنوات، فيما بين 2378 ق.م إلى 2370 ق.م.

1- إن أقدم نص تشريع عُثر عليه، يرجع لثلاثين الثالث ق.م للفترة البطلمية، و هو المعروف بتشريع هرموبوليس.

2- Husson, G. & D.Valhelle, l'Etat et les institutions en Egypte : des premiers pharaons aux empereurs romains, Paris : Armand Colin, 1992 p.123.

3- ديودور الصقلي، مؤرخ « عالمي عالى في الفترة ما بين 90 ق.م - 20 ق.م، و قد قام برحلة إلى مصر سنة 59 ق.م، و ألف كتابه " التاريخ العام أو الفرد الجزء الأول منه لتاريخ مصر

7-Pirenne, J. Histoire de la civilisation de l'Égypte ancienne, troisième cycle "de la 21^e dynastie au ptolémée, 1085-30 a.c" Suisse, Neuchâtel, édition de la baconnière, 1933.

8-Revillout, E. "code de Bocchoris" . . in revue EGYPTOLOGIE, tome 7, PARIS : ERNEST LEROUX 1896.

9-Revillout, E. t, " Bocchoris et son code " in revue EGYPTOLOGIE, tome 12, PARIS : ERNEST LEROUX, 1907.

10-Spallinger, A., The year 712 and its implication for Egyptian History in A.R.C.E V: X New-York, 1973.

11- YOYOTTE, JEAN « LES PRINCIPAUTES DU DELTA AU TEMPS DE L'ANARCHIE LIBYENNE » . MELANGES MASPERO, T 66, LE CAIRE : I FAO, 1961

14- محمد طه الأعظمي. المرجع السابق. ص 9

15- عبد العزيز صاخ، الشرق الأدنى القديم ج 1 مصر والعراق ط 4. القاهرة مكتبة

الأجلومصرية 1984. ص ص 192 - 193

16-A.A.Spallinger, The year 712 and its implication for Egyptian History in A.R.C.E v: X New-York, 1973, p96, 17.

17-E. Revillout, OP.cit tome 12, P 130

18- 318- E. Revillout, op.cit. tome 7, P 5

19-E. Revillout, ibid p 57

20- J.H. Breasted, Part IV, Para 892

"- يعتقد ريمون" بأن "بوخوريوس" حكم فترة أطول من التلق عليه، و أنه حكم مصر موحدة وليس الشك

نقلا

21- E. Revillout, Tome 12, P 111

22-E. Revillout ibid, P 132.

23- G. HUSSON & D. VALBELLE, OP.CIT. P. 165.

البيروغرافية

1- الأعظمي محمد طه، جواب من الأسس القانونية والفكرية في قانون خوراني، مجلة المورد، المجلد 16،

العدد الثالث بغداد : الشؤون الثقافية العامة، 1987.

2- صاخ عبد العزيز، الشرق الأدنى القديم ج 1 مصر والعراق ط 4. القاهرة مكتبة الأجلومصرية 1984.

3- عامر، سليمان، العراق في التاريخ القديم ج 2، موجز التاريخ الحضاري الموصل، العراق دار الكتب

للطبعة والنشر، 1993.

3-BREASTED, J.H. Ancient Records of Egypt : Historical documents . Part IV . University of Chicago press, London: 1906-1907

4- Diodore de Sicile . Géographie. Livre I, Textes établis et traduits par Bibiane Bommelaer . Paris : Les belles lettres, 1989.

4-Drioton, Etienne, Jacques Vandier, les peuples de l'orient méditerranéen . T II, l'Égypte. 4^e édition augmentée, Paris : presse universitaire de France, 1962

5-Husson, G ; Valbelle, D l'état et les institutions en Égypte : des premiers pharaons aux empereurs romains . Paris : Armand Colin, 1992.

6- Kitchen, K, The Third intermediate period of Egypt, Oxford, 1972.